

# نص الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله بمؤتمر الدول غير المنحازة ببلغراد

الحمد لله

أصحاب الجلالة :

أصحاب المعالي :

حضرات السيدات والسادة :

يطيب لنا أن نحييكم باسمنا الخاص، وباسم شعبنا، ونوجه أحر تهانئنا إلى صديقنا فخامة المرشال جوزيف بروز تيتو، والى حكومة يوغوسلافيا وشعوبها المضيافة على الحفاوة البالغة التي خصونا بها.

لا يكاد التاريخ الحديث يعرف اجتماعا حضره مثل هذا العدد الرائع من رؤساء الدول. لقد لبت الدعوة الى حضوره دول من القارات الأربع : أمريكا وآسيا وافريقيا وأوربا، وأوفدت اليه المسؤولين المباشرين عن مصيرها.

لقد حضرنا الى بلغراد تحدونا أسباب مستعجلة عميقة، فمنذ وضعت الحرب أوزارها لم يبد الأفق الدولي ملبداً بغيوم تهدد البشرية مثلما يبدو في هذه الأيام، فهل يعني هذا أن قراراتنا يمكنها أن تضع حداً للتوتر المتزايد؟ وتوقف السباق الى التسلح؟ وتقضي على الحرب الباردة؟ أو بعبارة أجمع : أن تعطي للجو المتجسم الذي تحيا فيه الانسانية الآن مظهرا وديعا؟

لانظن أن انسان القرن العشرين يستطيع أن يكون أقل واقعية من أسلافه! وستبقى بين أبناء البشرية مواضيع يختلفون حولها ما داموا موجودين على ظهر البسيطة.

وعندما كان الانسان البدائي لا يرى في حل القضايا الا المظهر الخشن الحيواني ، فإننا نحن رجال القرن العشرين — الذين استطاعوا السيطرة على المادة واجتياز الحدود التي كانت موصدة في أوجههم — وصلنا إلى غزو الفضاء، ومعرفة الجوانب التي ظلت فيه حتى الآن سرا مجهولا.

ونحن نرى أنه يتحتم علينا — احتراما لمستوانا الحضاري — أن نبحث عن حلول معقولة وسليمة لجميع الأشياء التي تثير الخلاف بيننا وتجعل بعضنا يعارض بعضا.

ومما يسجل بارتياح في هذا الموضوع أن شعوبا يتزايد عددها يوما بعد يوم — بدأت تنتعش بفعل انتفاضة تذكيها الفضيلة الجماعية. أجل! نقول «الجماعية» لأن مبدأ عدم التبعية الذي كانت الدول تمارسه على انفراد أخذ يكتسي حلة مذهب جماعي، ويتحول في الوقت نفسه الى نظام للتعايش السلمي، واذا ما حاول الكبار أن يقتدوا بالصغار في هذا الميدان فسنكون واثقين بأن آفاق مستقبل سعيد ستنفسح أمام الانسانية.

على أن هذا لا يعني أن مبدأ عدم الانحياز يقتضي نكران جميع الأفكار الرشيدة المثمرة البناءة الآتية من



أحد المعسكرين، أو يستوجب ــ لكي نكون غير منحازين ــ أن نجهد أنفسنا ــ أمام كل مشكلة بحثا عن حل ثالث لا يوجد عند الشرق أو الغرب، اننا نرى أن الحلول كيفما كانت فيها ما يقبل، وفيها ما يرفض، لكن الاختيار ينبغي أن يرتكز على الموضوعية الدائمة، ويكون مستوحى من الضمير الدولي.

ولا ينبغي تصور الحياد وعدم التبعية كموقف سلبي ضد الأفكار الصالحة سواء كان مصدرها الشرق أو الغرب، اذ الواقع أن هناك أسبابا وجيهة عند هؤلاء وأولئك، وان الاستقامة ونزاهة القصد يمليان علينا أن نقبل هذه المواقف.

ولا يعني حيادنا كذلك اعتزالا أو عدم اكتراث بجزء من البشرية، بل يعني ــ على العكس من ذلك ــ قبول كل ما هو عادل وحق في نطاق الفكر البشري، انه حياد نشيط متحرك، لا يستهدف الا المحافظة على القيم الانسانية، ولا يعمل الا لدعم السلام وتقدم النوع الانساني.

ان الشعوب الممثلة في هذا المؤتمر والتي نضجت سياسيا واجتماعيا نضجا لا مراء فيه لتشعر بالخطر العظيم الذي يهدد الانسانية، وترفض أن تستسلم أمامه على أنه قضاء محتوم لاراد له.

ولقد صح عزمنا على أن نهيىء للسلم الأجواء المناسبة، ونعمل على بعث فكرة التعاون بين البشر على اختلاف ألوانهم وأجناسهم واتجاهاتهم الروحية والمذهبية.

ان السلام يعنينا مثلما يعني جميع الشعوب، وليس من اللائق أن تختص الدول الكبرى وحدها بتقرير مصير الانسانية، فالتوتر يقلقنا أشد اقلاق، وإذا كان المقام لا يسعنا لوصف هذا التوتر واستعراض أسبابه فالذي تنتظره منا شعوبنا والرأي العام الدولي هو أن نضع أسسا ونستلهم حلولا ولو جزئية يقام عليها عالم يغمره السلم، ويعمه الهناء والارتياح.

ولكن مادام يخيم على العالم الجوع والخوف والمرض والظلم الاجتماعي ــ زيادة على شبح الحرب ــ فلا يمكن أن تتسم القرارات التي نتخذها بطابع الارتياح.

ان عدم التبعية يتطلب أناة وارتباطاً فيما يمكن أن نتخذ من قرارات، ذلك الارتياح الذي بدأ يعني في القرن العشرين الحصانة ضد الآفات التي عددناها.

ولما كنا مقتنعين بأن سياسة عدم التبعية هي سياسة الحكمة والمحافظة على السلام، فليس من اللائق أن تكون وقفا على الدول الممثلة هنا وحدها، بل ينبغي ــ على العكس ــ أن نشاطر في اعتناقها جميع دول المجموعة البشرية، وأن نهب إلى شد أزرها اذا ما عرضها اعتناقها لذلك المذهب الى تدابير انتقامية ربما تعرقل توسعها الاقتصادي ورقيها الاجتماعي، ومثل شعب كوبا الشجاع يوضح ــ إذا كان هناك داع لتوضيح ــ العراقيل التي يواجهها شعب يكافح من أجل تحقيق كامل استقلاله السياسي والاقتصادي.

والواقع أن الأقطار الغير المنحازة ينتمي معظمها إلى أمم انبثقت عن أزمة الاستعمار، ولقد واجهت تلك الأقطار بشجاعة العواقب المترتبة عن تحررها، وتحملت بصبر وجلد أثقل الأعباء في سبيل ممارسة سيادتها. وقد تجد الدول المدعوة اليوم الى اعتناق مبدإ عدم التبعية نفسها أحيانا في قبضة الدول التي كانت تستعمرها من قبل. وهي جميعا دول منحازة وترى نفسها محرومة من كل مساعدة اقتصادية أو تقنية اذا ما رفضت مسايرة السياسة التي يخطها مستعمروها السابقون.

ويستخلص من كل هذا أنه — لكي تكون دولة من الدول غير منحازة — لا يكفي أن تكون حرة سياسيا، بل يجب أن تكون أيضا حرة اقتصاديا واجتماعيا، ولكي نضمن هذه الحرية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي يجب علينا أن نقيم مجموع قضايانا وأهدافنا على أساس من التضامن الفعال، ولقد أصبحت الميادين الاقتصادية والاجتماعية هي قطب رحى كل تضامن في القرن العشرين.

ولسنا نقصد بهذا أن نقترح مخططا للمساعدة في الميدانين الاقتصادي والتقني، ولكننا نهيب بالدول الممثلة في هذا المؤتمر الى جعل هذه القضية في طليعة القضايا التي يهتم بها.

حقا أن مأساة الأقطار المتخلفة تتجلى من خلال السباق القائم الآن بين التزايد السريع لسكان يعيشون باستمرار في بؤس وشقاء، وبين قلة الوسائل المالية والتقنية التي تمكن الأقطار من استغلال ثرواتها الطبيعية.

وإذا كنا نلاحظ في الأقطار المتقدمة تحسنا مستمرا في توزيع معدل الدخل القومي، فإننا نشاهد في بقية العالم جمود ذلك الدخل وانخفاضه في بعض الأحيان.

ولئن وجدت الثروة والتقنية مجمعة في عدد ضئيل من الأقطار لأسباب تاريخية معروفة نذكر من بينها الاستعمار والامبريالية وبعض النظم الاجتماعية المتأخرة، فإن مثل هذه الحالة أصبح مرفوضا في قانون الأخلاق، مستنكرا من طرف الضمير الدولي.

إن الأقطار التي تحررت حديثا تشن حاليا غارة شعواء ضد التخلف، ولكن مهما كان الحماس النضالي لهذه الشعوب فإن النتائج المحصلة لحد الآن تظهر ويا للأسف ضئيلة غير مشجعة.

فينبغي لمجلسكم الموقر أن ينكب على دراسة هذه الحالة المقلقة والمنذرة بشر سيكون في المستقبل من أخطر أسباب التوتر الدولي، ذلك لأن هذه الحالة المؤسفة تعني مليارين من البشر يشعران أنهما مسلوبان من حقهما الحيوي في الحصول على ما يسدان به الرمق.

والاعانة المقدمة الى هذه الأقطار — كما تتصورها الآن — هي — كما يعلم كل واحد — إعانة غير كافية، سواء كانت مقدمة في نطاق ثنائي، أو بواسطة المنظمات الدولية، وقد تصبح الأقطار المتخلفة بسبب ضعفها الاقتصادي بمثابة ألعوبة طيعة بين أيدي الدول الكبرى، تلك الدول التي تسعى كل منها في الحصول على أنصار سياسيين، وقواعد استراتيجية، ومصادر للمواد الخام، وأسواق للاتجار، وان تلك الأقطار لتشعر بقوتها ووحدتها، وترفض أن تكون أدوات لتنفيذ أغراض أجنبية عنها.

وقد حان الوقت لكي تعيد الدول المتقدمة النظر في الخطة التي ظلت تسير عليها حتى الآن في تعاملها مع الأقطار المتخلفة، وتتخلى عن أثرتها، تمكن أهل هذه الأقطار من التنعم بخيرات الأرض والاستفادة من مزايا التقنية.

ان تجمع الثروات والتقنية بين أيدي ثلث العالم ليحدث خللا خطيرا في التوازن العالمي، ولكن هذا الخلل لا ينبغي أن يكون مدعاة لتوتر العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، واننا نعيد من فوق هذا المنبر ما كنا صرحنا مشتركة للتعاون على بناء عالم أفضل، يقام على أساس التوزيع العادل للثروات.

وربما يرى البعض أن من السابق لأوانه أن توضع وتدون وفق مخطط عالمي قوانين في ميدان التخلف

والتضامن بين الأغنياء والمستضعفين، وفي الحقيقة ينبغي أن تكون لنا أفكار جريئة تضع مخططات مدققة للاعانة التقنية المقدمة للأقطار المتخلفة، واننا نعيد من فوق هذا المنبر ما كنا صرحنا به من فوق منبر منظمة الأمم المتحدة أثناء دورتها الأخيرة وهو : أن هذه الاعانة ينبغي أن تكون صادرة أول ما تصدر عن منظمة دولية داخل نطاق هيئة الأمم المتحدة، وهذا يمكن من اجتناب كل توريط أو شك أو ضغط ظاهر أو خفي، كما يمكن من جهة أخرى الأقطار المتخلفة أن تسهم بنفسها إسهاما فعالا في تسيير مؤسسات من هذا القبيل.

على أن المساعدة المالية مهما بلغت من الأهمية لا تسمح بالحصول على النتائج المرجوة اذا لم تقترن بمساعدة تقنية يكون هدفها الأساسي تكوين الاطارات الوطنية التي تخلف الاطارات الأجنبية، وتسهم اسهاما قويا في دعم الاستقلال السياسي، اذ العجز المالي لا يعرقل وحده نهوض الشعوب، بل ان الفقر في الاطارات الفنية والادارية هو العائق الاكبر الذي يحول بينها وبين التقدم والرقي.

إن الأقطار المتخلفة حريصة على حث السير في طريق الازدهار الاقتصادي والتقدم التقني، بقدرما هي حريصة على أن لا تكون عميلا طيعا بين أيدي الدول الكبرى، وعلى هذه الأقطار ان تبحث عن هذه المساعدة لدى المنظمات الدولية، ولدى الأمم المتحدة على الخصوص.

ولكن هل هذه الهيأة ملائمة لضرورات وقتنا وللمهمات التي نريد أن ننيطها بها ؟

اننا نرتاب في ذلك !

والواقع أنه لا يعزب عن علم أحد أن عدم ملاءمة هيأة الأمم المتحدة للوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الحالي يجعلنا أمام قضية من أخطر القضايا التي نواجهها، فعلاوة على أن هيأة الأمم المتحدة أصبحت هي نفسها ضحية لمظاهر الحرب الباردة فان أنظمتها الحالية لم يطرأ عليها أدنى تغيير. وذلك رغما عن التحويل الهائل الذي طرأ على العالم.

واذا عادت بنا الذاكرة الى سنة 1945 وجدنا أن المؤسسين لهذه المنظمة كانوا حلفاء شاعرين بمسؤولياتهم المشتركة إزاء العالم الذي خرج من ويلات حرب قاسية. واذا تذكرنا أيضا أن هذه المنظمة ابتدأت اذ ذاك بخمسين عضوا أمكننا أن نتصور أنها لا يمكن في الوقت الحاضر أن تضطلع بصورة لائقة بأعباء المهمة التي أنشئت من أجلها. وفي الواقع أن هؤلاء المؤسسين اختلفوا فيما بينهم، وقد دخل في هذه الهيأة أكثر من أربعين عضوا جديدا تحرروا حديثا من السيطرة الاستعمارية وأجروا في شرايينها دما حيا نشيطا. وبالرغم عن هذا فإن بوادر الاعياء أخذت تظهر عليها، ولما يمض على وجودها أكثر من 15 سنة.

وهذه هي الأسباب التي دعت جميع المسؤولين عن السياسة الدولية الى أن يجمعوا على ضرورة ادخال الاصلاحات اللازمة على المنظمة الدولية لتتمكن من القيام بالأعمال المنوطة بها بنجاح.

ولكي يتاح لنا أن نضع حدا عمليا للضعف الخطير الذي يوجد في هيكل المنظمة ونشاطها نرى أن اتخاذ قرارات مهمة مثل قبول الصين الشعبية في هيأة الأمم المتحدة والدعوة الى عقد مؤتمر عام يجمع كل أعضاء هذه الهيأة بقصد مراجعة عميقة مفصلة لميثاقها مما يؤدي الى تسهيل وضع قواعد لتنظيم الهيأة تنظيما أكثر ملاءمة وعدلا، ويجعل منها أداة فعالة محترمة عالمية قادرة على إقامة سياسة السلم والعدالة والتقدم في العالم، ونرى أنه يجب على هذا المؤتمر الذي سيعكف على مراجعة الميثاق أن يدرس بوجه خاص مشكلتين هامتين :

الأولى ترمي الى تكوين قوة دولية تعطي لمنظمة هيأة الأمم المتحدة الوسائل الكفيلة بتأمين السلم والأمن، وتمكنها من تطبيق قراراتها وتوصياتها في عالم مجرد من السلاح. ونرى في الواقع أن الضربات القاسية التي وجهت الى سلطة هيأة الأمم أساس التناقض الموجود بين رسالتها الأساسية في ميدان السلم والأمن، وبين إرادة الدول الكبرى التي لا تتكل الا على قوتها الخاصة لفرض نفوذها.

والمشكلة الثانية التي يجب أن يدرسها هذا المؤتمر المقترح هي البحث عن الوسائل التي تمكن الهيأة الدولية من مواجهة مشاكل التخلف بعدالة وكفاءة أكثر من الماضي.

وهاتان المشكلتان تكونان في نظرنا مظهرين أساسيين لمهمة هيأة الأمم المتحدة في عالمنا الحاضر. ورغم أن الأمم المتحدة تجتاز مرحلة عصيبة في الوقت الحالي ولا تعكس حقيقة الحالة الدولية فانها لاتزال ورغم كل شيء الأداة الوحيدة بين أيدي البشر للتعاون في جو يغمره السلام والوفاق وترضى رغباته المشروعة.

ولهذا ففي انتظار تحقيق إصلاح المنظمة إصلاحاً كاملا نرى أنه من المناسب أن تسوي بدون تأخير بعض المسائل الأولية لتستجيب على الأقل للرغبة المشروعة للشعوب الحديثة العهد بالاستقلال في أن تشارك مشاركة فعالة في أعمال هيأة الأمم المتحدة.

والمقصود أن تقسم تقسيماً شاملاً المقاعد الموجودة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي مجلس الأمن، مع تقوية الاختصاصات ووسائل اللجان الاقتصادية الاقليمية، وإصلاح نظام اختيار موظفي هيأة الأمم وتحسينه.

ان هيأة الأمم المتحدة رغم ماهي عليه من ضعف لاتزال تقوم بعمل إيجابي في سبيل السلم والتعاون بين الشعوب، ويجب علينا جميعا أن نعالج ضعفها وأن نعطيها السلطة والوسائل الضرورية لتحقيق رسالتها السامية لصالح النوع البشري.

فإذا ما تحقق تنظيم هيأة الأمم المتحدة على هذا الشكل، فسيمكنها أن تلعب دورها الكامل، وتساهم في تصفية أهم أسباب التوتر الدولي.

وبهذا الصدد، نلاحظ أن التسابق في ميدان التسلح من أهم أسباب هذا التوتر الذي يتجلى في تطاحن الدول الكبرى، فغداة الحرب العالمية الأخيرة تمسكت الدول العظمى بمضاعفة إنتاج الأسلحة الواسعة التدمير بدلا من إيجاد حل للمشاكل المتولدة عن الحرب نفسها، وبناء أسس لاقامة سلم دائم على وجه الأرض.

وقد لاحظنا أن محاولات تبذل لايهام الرأي العام الدولي بأن الدول التي تملك الأسلحة النووية لها — وحدها — الصلاحية في إيجاد حل لقضية نزع السلاح.

ولكن أمام الخطر المتزايد الذي يهدد العالم نعلن أن هذه القضية تهم الانسانية قاطبة، وأن على جميع الدول واجب تكتيل الجهود لحل المشاكل حلا كاملا أو لحل بعضها حلا جزئيا على الأقل. ونلفت نظر الدول العظمى الى الخطر الذي يهدد العالم بسبب ما تجمع فيه من وسائل التدمير. ومن واجبنا أن نسترعي أنظاركم — بكل تأكيد — الى ما تتكبده الانسانية من تبذير من جراء مصاريف التسلح الباهظة. تلك المصاريف التي تبلغ مائة مليار من الدولارات سنويا تضيع في سباق جنوني للاحراز على أجهزة مدمرة.

وما أكثر النتائج التي يمكن الحصول عليها اذا استعملنا هذا المبلغ الضخم في أغراض سلمية؛ لقد قرر

خبراء مبرزون أن ثلث هذا القدر يكفي أن يحسن بكيفية ملحوظة حالة الأقطار التي هي في طور النمو.

لقد دامت المناقشات والمحادثات حول نزع السلاح ــ منذ سنين ــ داخل مختلف اللجان والمؤتمرات الدولية دون الحصول على نتيجة ما. وقد كان من الممكن ابرام اتفاق محدود لايقاف التجارب الذرية يجنب الانسانية ــ على الأقل ــ الزيادة في عدد الأقطار التي تملك أسلحة ذرية. على أن المؤتمر الثلاثي الذي اجتمع بجنيف لهذا الغرض منذ أكثر من سنتين لم ينه أشغاله بعد.

والمغرب الذي هو أحد ضحايا الاستمرار في التجارب النووية قام بعمل مجد في هيأة الأمم المتحدة أسفر عن اتخاذها قرارا يستنكر تجارب فرنسا في الصحراء؛ الا أن هذه التوصية بقيت دون مفعول.

لقد أزعجنا استئناف التجارب النووية من جانب الاتحاد السوفياتي في الوقت الذي كان مؤتمرنا والعالم أجمع يتطلعان فيه إلى الوصول الى اتفاق حول تحريم هذه التجارب نهائيا كمرحلة أولى حاسمة لنزع شامل وتام للأسلحة.

وسنبقى مقتنعين من جهتنا بأن الأقطار غير المنحازة لها دور بناء تقوم به للبحث عن منهاج أكثر صلاحية للخروج بالمفاوضات حول نزع السلاح ــ من المأزق الذي تتخبط فيه. ولهذا عرضنا في شهر أكتوبر الماضي على الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة مخططا روعي فيه في نفس الوقت ــ الاختيارات السياسية التي يجب أن يقوم بها الطرفان والدور الأساسي للتوفيق والبحث عن حلول عملية عادلة.

يجب علينا نحن الدول غير المنحازة أن نضطلع بها في هذه المناقشات التي ستكون نتيجتها حاسمة بالنسبة لمصير الانسانية.

ومازلنا نرى كما صرحنا بذلك في السنة الماضية أن مسطرة استئناف المفاوضات حول نزع السلاح يمكن أن تجرى على مرحلتين.

ففي المرحلة الأولى يمكن أن تجتمع لجنة مؤلفة فقط من ممثلي خمس دول محايدة يساعدهم خبراء تكون مهمتهم الأولى توضيح عناصر النقاش وذلك بتحديد نقط الاتفاق ونقط الاختلاف التي تجمع أو تفرق بين المخططين المقترحين. وهذا الاستقصاء أجري فعلا عدة مرات؛ غير أنه كان في الماضي أشبه ما يكون بجدال عقيم، ولذلك نرى أن هذا العمل يجب أن يستأنف. ولا يمكن أن يتم إلا من جانب البلدان التي ليست طرفا في النقاش.

وفي مرحلة ثانية تجتمع اللجنة المكلفة بنزع السلاح، والمكونة من البلدان العشرة التي تشارك فيها، ومن الدول الخمس المحايدة التي تتكون منها اللجنة الفرعية، وستشتغل معتمدة على الوثائق المحضرة من طرف اللجنة الفرعية المكونة من المحايدين، والتي تقوم بدور التحكيم والتوفيق معينة بذلك على جعل النقاش مفيدا. ولهذه الغاية يمكن أن يقترح إسناد رئاسة اللجنة الجديدة بالتناوب إلى أحد ممثلي الأقطار الخمسة غير المنحازة.

ذلك موقفنا من هذه المشكلة الشائكة التي سيساعد حلها على تصفية الجو الدولي، ويسهل في نفس الوقت الاقتراب من حل مشاكل أخرى، مثل المشكل الألماني وقضية برلين. إنه ليس من الواقع أن يفكر في حل لهاتين المشكلتين دون أن يوجد حل سابق لمشكلة نزع السلاح.

وغير خاف على حضراتكم أن قضية ألمانيا هي من مخلف الحرب العالمية الثانية لم تفتأ منذ أمد طويل

تعكر صفو الأفق الدولي دون أن يتوصل الى حل لها، وهذا يعني أن المشكل الألماني باعتباره مشكلا سياسيا دوليا نجم في الواقع عن صعوبات نشأت بين الحلفاء حول ابرام معاهدة الصلح مع ألمانيا، ثم تميزت بعد ذلك بخصائص كانت من أهم عوامل الحرب الباردة. وقضية برلين هي في الواقع عنصر من عناصر المشكل، وتشكل نقطة احتكاك خطير بين الكتلتين. ولكي نقدر تقديرا سليما حقيقة المشكل الألماني وحقيقة قضية برلين خاصة، اسمحوا لنا أن نذكر بإيجاز المواقف التي اتخذتها الدول التي بيدها حل هذا المشكل. فهذه الدول تعترف جميعا سواء منها الغربية أو السوفياتية بأن الوقت قد حان — بعد أن مضت ست عشرة سنة على انقضاء الحرب — لحل المشكل الألماني، لكن جميع المحاولات التي بذلت وخاصة بعد حصار برلين باءت بالفشل. فقد انعقدت لهذا الغرض بباريس وجنيف عدة مؤتمرات في مستوى رؤساء الحكومات أو وزراء الخارجية تبودلت خلالها مقترحات من الجانبين، الا أن مواقف الطرفين المبدئية كانت متباينة، سواء فيما يرجع لمعاهدة الصلح أو لقضية برلين نفسها. ودون أن نريد اصدار حكم على هذه المواقف المبدئية التي اتخذها كلا الجانبين نلاحظ أنها تبرز من خلال الاقتراحات التي تقدم بها كل من الطرفين والتي تضمن فحواها الأساسي المشروعان السوفياتي والغربي، ومع أن كلا المشروعين يحتوي على اقتراحات بناءة يمكن ان تكون قاعدة للتوفيق، فانه لم ينظر مع الأسف الشديد الى أي منها بعين الاعتبار. فقد تمسك كلا الجانبين بوجهة نظره فيما يخص توحيد ألمانيا. فالغربيون يرغبون في تحقيق هذه الوحدة عن طريق انتخابات حرة، وتطبيق مبدإ حق تقرير المصير على الشعب الألماني. أما السوفياتيون فيرون أن تكون هذه الوحدة نتيجة اتفاق الدولتين الألمانيتين نفسيهما. ونلاحظ من جهة أخرى أن اختلاف وجهات النظر هذه فيما يرجع لمعاهدة الصلح يظهر كلما حاول الطرفان ايجاد حل لقضية برلين.

ففي مؤتمر جنيف سنة 1959 تقدم الطرفان بمقترحات لتصفية هذه المشكلة الشائكة، فاقترح السوفياتيون من جانبهم نظام مدينة حرة للجزء الغربي من برلين ؛ وهذا المشروع كانت تحتوي عليه المذكرة الموجهة من طرف الاتحاد السوفياتي الى الدول الغربية الثلاث بتاريخ 27 نونبر 1958 كما نجده في المذكرة التي سلمها الرئيس خروتشوف الى الرئيس كينيدي خلال مقابلتهما في فيينا في يونيو 1961.

أما الغربيون فقد قدموا في نطاق مخططهم للصلح مشروع اتفاق مؤقت لبرلين فيه تنازل كبير فيما يخص مراقبة موظفي الجمهورية الديمقراطية الألمانية لحرية الوصول الى برلين، ومراقبتهم لما يسمى بالنشاط الهدام في طرفي المدينة، ولكن هذين المشروعين لم يحظيا بالقبول.

على أنهما يحتويان مع ذلك — كما هو الشأن في المشروعين المتعلقين بمعاهدة الصلح — على قاعدة للمناقشة يمكن أن تفضي الى نتيجة أضمن للمصالح القائمة.

ولم نتناول بالعرض هنا الا المخططات المقترحة من طرف الاتحاد السوفياتي والدول الغربية الثلاث، لكن هناك مخططات أخرى عديدة قدمت بقصد تسوية المشكل الألماني، مثل المخطط المتعلق بالمنطقة المجردة من السلاح المعروف بمخطط راباتكي، أو مخطط مانسفيلد الذي يستهدف وضع نظام لمدينة حرة يطبق على برلين بأسرها، لكن المشروعين لم يحظيا بالنجاح.

اما من جانبنا فليس لنا مخطط نتقدم به الا نيتنا الحسنة التي هي نية قوم لا يتحيزون، بل يظلون مقتنعين بأنه اذا لم يكن في الامكان إيجاد حل عاجل لمجموع المشكل الألماني فلا أقل من أن يخفف من حدة هذا البركان الملتهب الذي يتمثل حاليا في مشكلة برلين.

ومن أجل ذلك نعتقد بأن الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من الدول الممثلة في هذا المؤتمر يعتبر انصافا وتحقيقا للعدالة نحو الشعب الجزائري. وسيكون هذا الاعتراف بمثابة مساندة فعالة في سبيل قضية السلام في الجزائر.

وفي أنكولا أيضا شعب يستميت في سبيل استعادة كرامته واستخلاص سيادته من الاستعمار البرتغالي الذي يعبىء كل وسائله للقضاء على الشخصية الأنجولية وادماجها في شخصية برتغالية.

وان واجبنا ليقضي علينا بأن نقف بجانب الشعب الأنكولي في كفاحه، وأن نسانده في قضيته العادلة.

وهناك أيضا مظلمة أخرى يجب أن نضع حدا لها. تلك هي مأساة فلسطين العربية. فمنذ قرون وشعب فلسطين العربي يعيش في دعة دون أن يثير في العالم مشكلا عويصا الى أن عمدت الامبريالية إلى طرده من وطنه دون شفقة ولا رحمة. فهل من العدل أن يترك الى مالا نهاية له مليون من البشر يعيشون مشردين من ديارهم في أسوأ الظروف؟ وهل من العدل أن يعمد بحجة رفع المظالم التي لحقت باليهود المضطهدين؟ وهل من العدل أن يسمح للامبريالية أن تنال من الضمير الانساني بخلقها من العدم وعلى حساب شعب كامل دولة يعتبر إيجادها تحديا صارخا للعالم العربي؟ وتكون بؤرة هيجان وصراع دائمين؟

وقد اتخذت منظمة الأمم المتحدة منذ مدة طويلة عدة قرارات حول هذا المشكل الهام الا أن هذه القرارات ظلت حبرا على ورق.

ومن أسباب التوتر العالمي قضية الميز العنصري؛ فاتحاد جنوب افريقيا هو في الوقت الحاضر البلد الوحيد الذي جعل من الميز العنصري نظاما للحكم ودونه في قوانينه. وانه لتحد للبشرية جمعاء. وواجبنا الأكيد أن نناضل بجميع الوسائل الممكنة التي في متناولنا لجعل حد لهذه الحالة التي لا تحتمل والتي تنتزع من الانسان ميزاته الانسانية لا لسبب سوى أن بشرته تحمل لونا آخر فيجب أن نعمل على اتخاذ جميع التدابير المناسبة لكي يسترجع الأفارقة في جنوب افريقيا كرامتهم الانسانية وكامل حقوقهم.

**حضرة الرئيس:**

إن موجة التحرر قد أخذت تفكك منذ سنين أوصال الامبراطوريات الاستعمارية وكانت سنة 1960 بالنسبة لافريقيا في هذا المضمار سنة مباركة والواقع أن عددا من الدول قد ارتقت خلال العام الماضي الى ممارسة كامل سيادتها الدولية، ولكن الاستعمار التقليدي هيأ أمام هذه الثورة حبائله وألاعيبه. فانه لا يقرر مغادرة بلد الا وهو يأمل في أن يؤمن أحسن من ذي قبل مصالحه الاقتصادية والعسكرية والسياسية تأمينا أضمن تحت ستار كاذب من الحرية والاستقلال.

وما تزال الدول المستعمرة تواصل احتلال أجزاء كاملة من أقطار تتمتع بسيادتها وكثيرا ما تخلق دولا مصطنعة وهذا التعدي على وحدة تراب بلاد مستقلة عضو في الأمم المتحدة خلق جوا من الاحتكاك والاستفزاز ويكون تهديدا دائما للأمن والسلم. ففي المغرب مثلا تستمر اسبانيا في احتلال جهات كاملة في جنوب بلادنا (الساقية الحمراء، افني. وريودوأورو) كما تحتل قطاعات في شمال مملكتنا.

وانه لمن واجبنا باعتبارنا أقطارا غير منحازة أن نهتم بهذه القضية ونهتم في السعي لايجاد حل لها، لأن على هذا الحل تتوقف المحافظة على السلم في العالم، ولا نظن أنه من المستحيل إقامة جسر دائم يلتقي عليه الطرفان. ويسعدنا أن نلاحظ أن روح التفاوض تتغلب، وان كلا الجانبين يظهر استعدادا للتفاوض.

ونحن لا نضع موضع الشك حسن نية الطرفين ورغبتهما في الوصول الى نتيجة، واننا لنهيب بهما أن لا يتخدا أي تدبير قد يقود العالم الى الهاوية.

ويجب علينا نحن الدول غير المنحازة التي تهتم قبل كل شيء بالمحافظة على السلم في العالم أن نعلن بأننا على استعداد لبذل كل مساهمة تتيح للطرفين معا أن يلتقيا، وإعانتهما على الوصول الى حل معقول يقبله الجميع، ونطلب من المؤتمر أن يمعن النظر في هذا المقترح، ويدرس وسائل تطبيقه.

ونظرا لكوننا أقطاراً غير منحازة ولا منساقة مع أي من الكتلتين فسيسهل علينا أن نتدخل بطريقة أكثر نزاهة، لا يحدونا الا الاهتمام بأن نجنب العالم ويلات صراع لن تجني من ورائه الانسانية الا الخراب والدمار. وبموقفنا هذا نكون قد شاركنا بحظ وافر في المحافظة على السلم ودعم جانبه، ونكون قد حققنا خطوة الى الأمام في الطريق المؤدية بالشعب الألماني الى تحقيق مطامحه المشروعة.

وإذا كان السلم مهددا في أوربا بسبب قضية برلين فعلى حدودنا وفي أرض المغرب العربي يشن الاستعمار منذ سبع سنوات خلت حربا شعواء ضد شعب يناضل ببسالة من أجل كرامته وحقوقه المقدسة.

وهذه الحرب الاستعمارية الضروس يواجهها الشعب الجزائري كله بإيمان وشجاعة أثارت إعجاب العالم أجمع وعطفه.

والمغرب متضامن كل التضامن مع الشعب الجزائري ويعتبر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المنبثقة عن كفاحه هي الحكومة الكفيلة بتمثيل الجزائر ولها وحدها صلاحية التكلم والالتزام نيابة عنه. ونأسف لأن الاتصالات التي وقعت حتى الآن لم تسفر عن نتيجة. كما نأسف لأن محادثات مولان وايفيان ولوجران لم تؤد الى السلام.

ومع ذلك فان حل مأساة الجزائر يجب أن لا يتأخر بعد لأن المسؤولين من الطرفين يعلمون أن حلها يقرع أبوابهم فلقد أصبح الكل يعلم أن سياسة تقرير المصير أصبحت أمرا غير مجد؛ ذلك لأن الظروف المحلية سواء منها الادارية أو العسكرية تجعل تطبيق هذه السياسة أمرا مستحيلا فيلزم والحالة هذه أن يفتح الباب على مصراعيه لنقل السلطات لأن سياسة تقرير المصير قد فات أوانها كمرحلة تمهيدية فيما يرجع لجوهر المشكل، وهذه هي الحقيقة؛ ولا أدل على ذلك من أن المتفاوضين الفرنسيين قد وجدوا أنفسهم أمام تناقض إما عن وعي وإما بدونه فهم في الوقت الذي يعلنون فيه أنهم لا يعترفون لحكومة الجمهورية الجزائرية بالتكلم باسم الشعب الجزائري يطلبون من هذه الحكومة الدخول معهم في مفاوضات حول مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية وحول الضمانات التي ينبغي أن تمنح للأقلية الأوروبية.

وعلينا جميعا أن نعمل كل ما بوسعنا للوصول الى الحل الذي لا يمكن أن يكون الا باستقلال الجزائر ووحدة ترابها.

وأملنا وطيد في أن يسهم هذا المؤتمر بصورة إيجابية لحل قضية الجزائر.

وتحتل فرنسا من جانبها مقاطعة كاملة من بلادنا هي موريتانيا التي خلقت فيها دولة مزيفة تهدف الى تمزيق وحدتنا الترابية.

ونحن نستنكر هذه المناورات الاستعمارية التي لا تهدف الا للابقاء على الوجود الاستعماري في شكل جديد. وليس المغرب مع الأسف هو البلد الوحيد الذي ذهب ضحية هذه المناورات التي قام بها الاستعمار في ايريان الغربية وكوا والبريمي واننا نؤكد لها عطفنا وتأييدنا في كفاحها للمحافظة على حريتها ووحدة ترابها.

**حضرة الرئيس :**

أمام الحالة المفزعة الخطيرة التي أصبح العالم عليها بسبب الأزمات التي استفحلت في المدة الأخيرة والتي تقلق بال العالم أجمع وتهدد البشرية بالفناء نرى من الواجب علينا أن نقترح على جمعكم الرشيد أن يتخذ قرارا نطلب فيه بالحاح إدراج الاقتراح الآتي كنقطة أولى في جدول أعمال الدورة القادمة للجمعية العامة لهيأة الأمم. وهي حماية السلم العالمي.

واننا لواثقون من أن دراسة هذه القضية الخطيرة في نطاق هيأة الأمم المتحدة لمن شأنه أن يساعد على تقريب وجهات النظر المختلفة وإعادة الطمأنينة الى النفوس.

**حضرة الرئيس :**

لقد لاحظنا من خلال العرض الذي تقدمنا به اليكم أن هناك مراكز متعددة للاضطراب في العالم وان سببه لواضح وليس في نيتنا أن نعرض على مجتمعكم الكريم تاريخ الاستعمار ولقد اقتنع الضمير الانساني الى حد انه خلال الدورة الأخيرة لجمعية الأمم المتحدة لم يرتفع صوت واحد للدفاع عن الاستعمار. ومما يبعث على الارتياح أن نلاحظ أن التصريح حول منح الاستقلال للشعوب غير المستقلة تمت الموافقة عليه دون معارضة.

وإذا كانت المصادقة المبدئية على هذا التصريح قد تمت الا أنها ظلت بدون مفعول ؛ ولذلك يهمنا أن نسهر على ابتكار الوسائل المناسبة لاعطاء هذا التصريح كامل معناه. ولكي نعطي لهذا التصريح مدلوله الحقيقي يجب اعتبار الاستعمار كأداة لتنظيم العلاقات فيما بين الشعوب قد ألغي إلغاء نهائيا.

فالوصاية الدولية نفسها لم يبق داع لوجودها ؛ ولكي نعوضها نقترح إحلال لجنة من هيئة الأمم المتحدة محل مجلس الوصاية للأمم المتحدة مكونة من ممثلين عن دول لم تمارس الاستعمار. وهذه اللجنة ستكون مهمتها مساعدة الشعوب التي لاتزال مستعمرة أو تحت الوصاية على الوصول الى ممارسة سيادتها القومية والدولية خلال فترة لا تتعدى سنتين. وهكذا نكون قد وضعنا حدا للنظام الاستعماري الذي يكون عاملا من عوامل التوتر الدولي.

**حضرة الرئيس :**

لقد تناولنا بالبحث مختلف القضايا الموضوعة على المجموعة الدولية غداة حصول تطور عميق في الوضع السياسي لهذه المجموعة بتأليف مجموعات اقتصادية كبرى وتحقيق الانسان لرقي علمي ثوري، ولقد تحررت عشرات من البلدان وظهرت على الصعيد الدولي.



ولا يمكن لنا كما لا ينبغي لنا أن نبقى غير مكترثين أمام هذه التحولات والتطورات والتغييرات الجديده.

ان عالم اليوم لا يشبه في شيء العالم الذي كنا نعرفه منذ الأمس القريب؛ ومع ذلك فان النظم الدولية العتيقة والتطورات التقليدية لم يطرأ عليها تطور الى حد الآن. ان النفوذ الدائم للدول الكبرى وما تصطبغ به علاقاتها الاقتصادية مع الأقطار النامية من أثرة مازالا يكونان الخصائص الجوهرية لمجتمعنا.

فالمتناقضات واختلال التوازن الذي يكابده المجتمع البشري مترتب عن العجز الذي أظهره البشر لحد الآن عن تصور حلول جريئة في ميدان التعاون والتضامن الاقتصادي والتقني، وعن عجزهم عن تحقيق تقدم رائع في الميدان الانساني مثلما. فعلوا ذلك في ميادين العلوم التقنية والصناعية.

لهذا فان مؤتمر بلغراد يجب أن يقدم الى المجتمع الدولي مساهمة في مستوى الحالة الخطيرة المليئة بالتهديدات التي نعيشها الآن.

وهذه المساهمة لا يمكن أن تكون أقل من الموافقة على وثيقة أساسية بدون تحفظ مؤكدين عزيمتنا على الاضطلاع بمسؤولياتنا في تقرير مصير الانسانية ومعلنين من جهة أخرى عن نهاية الاستعمار وتفرقة البشر رشيدهم وقاصرهم.

كما نؤكد أيضا ضرورة علاج التخلف الانساني وذلك بتضامن متين كامل معبئين مبادئنا ومثلنا المشتركة ومحددين للمستقبل السبل والوسائل الضرورية لتحقيق المطامح التي أعربنا عنها.

إننا ننتظر من هذه الوثيقة أن تلهمنا أنبل المثل وتهدينا الى تحديد عملنا في المستقبل وعمل الشعوب المتطلعة الى الحرية والعدل من أجل التمكين للسلام والأمن والتعاون المثمر بين جميع الأقطار.

الجمعة 26 ربيع الأول 1381 ـ 3 سبتمبر 1961